

تطبيقات قضائية مناط اختصاص المحاكم الجنائية بالدعوى المدنية

• أباح القانون استثناء رفع دعاوى المدنية إلى المحكمة الجنائية، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية .

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أي أن يكون طلب التعويض ناشئاً مباشرة عن الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الاباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، ومتى تقرر أن هذه الإجازة مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها في الحدود التي رسمها القانون، ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية.

الطعن رقم ١٩٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦١/٢/٢١ س ١٢ ص ٢٦٣

• رد غير سائق بشأن رفض الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية - مثال .

متى كانت عبارة الدفاع عن المدعي بالحقوق المدنية لا تتسع في جملتها لحمل مضمونها على أنها تغيير للأساس الذي تستند إليه دعواه، غير أن المحكمة فهمتها على خلاف مؤداها وقضت بناء على ذلك بعدم اختصاصها بنظر تلك الدعوى قولاً منها بأن أساسها ليس الضرر الذي لحق المدعي من الجريمة، فإن حكمها يكون معيباً فإذا كانت محكمة أول درجة قد أسست قضاءها في الدعوى المدنية بالتعويض على ما استبان لها من أن الضرر ناشيء عن جريمة التبديد المسندة إلى المتهم، غير أن المحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية تأسيساً على أن التعويض المطلوب ليس ناشئاً عن جريمة التبديد وأن المتهم إنما تسلم المبلغ المختلس من العملاء باعتباره وكيلاً عن البنك المدعي بالحقوق المدنية واستندت في ذلك إلى ما ذكره الدفاع عن هذا الأخير إجابة منه على استفسار المحكمة عن أساس دعواه بأنه المطالبة بقيمة المبالغ التي اختلسها المتهم والتي اضطر البنك إلى سدادها لعملائه، فإن ما قاله الحكم المطعون

فيه فى هذا الصدد لا يؤدي إلى النتيجة التى انتهى إليها مما يشوبه بالقصور، ذلك أنه لم يبين كيف انتهى إلى أن حق البنك المدعى به والمؤسس على المطالبة بقيمة المبالغ المملوكة له والتي دين المتهم باختلاسها غير ناشيء عن ضرر حاصل عن جريمة التبديد المرفوعة بها الدعوى الجنائية وكيف أن الدعوى المدنية تعتبر محمولة على سبب غير الواقعة المطروحة، رغم أن الدفاع إنما أراد بعبارته سألغة الذكر والتي قرنها بطلب تأييد الحكم المستأنف مجرد تقييم المبلغ المطالب به وبيان سببه بأنه يمثل الضرر الذى أصابه فيما خسره من مال مختلس.

الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٦/٤/١٩٦٢ س ١٣ ص ٣٤٢

• غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل فى طلب التعويض الذى يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة •

غرفة الاتهام سلطة من سلطات التحقيق ولا ولاية لها بالفصل فى طلب التعويض الذى يتقدم به كل من أصابه ضرر من الجريمة إذ حددت المادة ١٧٩ إجراءات اختصاص غرفة الاتهام إما بإحالة الدعوى إلى المحكمة إذا رأت أن الدعوى معاقب عليها قانوناً وأن الدلائل كافية وترجحت لديها إدانة المتهم، وإما بالتقرير بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو كانت الدلائل غير كافية لما كان ذلك، فان تعيين القرار المطعون فيه بالخطأ فى تطبيق القانون لأن الغرفة، فى قرارها الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، لم تفصل فى التعويضات يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ٨/١٠/١٩٦٢ س ١٣ ص ٦٠٤

• ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هى ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ومتصل به اتصالاً سببياً مباشراً ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة •

من المقرر أن ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة إلى الحكم بالتعويضات المدنية هى ولاية استثنائية تقتصر على تعويض ضرر شخصي مترتب على الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية

ومتصل به اتصالا سببيا مباشرا ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجري المحاكمة عنها لانتفاء علة التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية فإذا كانت جريمة إعطاء شيك بدون رصيد المسندة إلى أحد المتهمين تعتبر أنها وقعت أصلا على المتهم الآخر الذي حرر الشيك باسمه والذي اقتصر دوره على تظهيره إلى المدعي بالحقوق المدنية الطاعن تظهيراً ناقلاً للملكية بالطريق التجاري، على غير مقتضى القانون وكان الطاعن لم يصبه ضرر ناشيء عن هذه الجريمة ومتصل بها اتصالاً سببياً مباشراً وهو شرط قبول دعواه أمام المحاكم الجنائية فلا تكون له صفة في المطالبة بالتعويض أمام القضاء الجنائي ويكون الحكم المطعون فيه، إذ قضي بعدم قبول الدعوى المباشرة المرفوعة من الطاعن لهذا السبب صحيحاً في القانون.

الطعن رقم ١٨٨٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/١/٨ س ١٤ ص ١٠

• اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنياً على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية •

الأصل أن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية المرفوعة أمامها بطريق التبعية هو اختصاص استثنائي لا يقوم إلا إذا كان التعويض مبنياً على الفعل ذاته المرفوعة عنه الدعوى الجنائية فإذا تبين للمحكمة الجنائية أن الحق المدعي به عن الفعل الخاطيء المكون لهذه الجريمة لم يثبت وجود صلة للمتهم به، سقطت هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها مهما يكن قد صح عندها أن الجريمة وقعت من غيره، ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعين ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني.

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ ص ١٦٩

• يلزم أن يكون الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية •

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية، متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة أو كان أساسه منازعة مدنية لا شبهة فيها من باديء الأمر، سقطت تلك الإباحة وزال معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية، ومن ثم فإن القضاء بالبراءة يلزم عنه القضاء بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٢٠٦٨ لسنة ٢٢ ق جلسة ١٩٦٣/٤/٩ س ١٤ ص ٢١٧

• المحكمة الجنائية لا تقضي في الدعوى المدنية الا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى •

من المقرر أن المحكمة الجنائية لا تقضي في الدعوى المدنية الا إذا كانت تابعة لدعوى جنائية ومتفرعة عن ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى، ومن ثم كان يتعين على الحكم وقد قضي بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لتهمتي القذف والسب العلني أن يقضي في الدعوى المدنية الناشئة عنهما بعدم قبولها تبعاً لذلك أما وقد قضي برفضها فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه في هذا الشأن.

الطعن رقم ٢٠٦٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٦٤/٣/٩ س ١٥ ص ١٧٦

• يلزم أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذي أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة •

إذ أجاز القانون للمدعي بالحق المدني أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلاً على المتهم أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالباً بالتعويض ومحركاً للدعوى الجنائية فإن هذه الإجازة ما هي إلا استثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ومؤدي وثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها، ومن ثم

يتعين عدم التوسع فى الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التى يتوافر فيها الشرط الذى قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه فيها منوطا بتوافره وهو أن يكون المدعي بالحق المدني هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة ولما كان الحكم لم يستظهر وجه الضرر الذى أصاب المدعي بالحق المدني وهو أساس الادعاء مدنيا والمحرك للدعوى الجنائية بالطريق المباشر، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شابه القصور الذى يعيبه ويوجب نقضه وذلك بالنسبة إلى كلا الدعويين المدنية والجنائية.

الطعن رقم ١٨١٧ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٦٥/٢/١٥ س ١٦ ص ١٢٢

• ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه.

المحكمة الجنائية لا تختص بالحكم فى التعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتما رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت فى حق من نسب إليه.

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٢٤

• يلزم أن يكون الحق المدعي به ناشئا عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية •

من المقرر أن الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعي به ناشئا عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية، أي أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الضار المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية المنظورة فإذا لم يكن كذلك سقطت هذه الإباحة وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، ومتى تقرر أن هذه الإباحة مبناها الاستثناء فقد وجب أن تكون ممارستها فى الحدود التى رسمها القانون ويكون توزيع الاختصاص على هذا النحو من النظام العام لتعلقه بالولاية وإذ قضت المحكمة بعدم

اختصاصها بنظر طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت بالسيارة فإنها تكون قد أصابت صحيح القانون وليس فيما قضت به المحكمة تناقض بين ما حكمت به من رفض دعوى التعويض عن إصابات الطاعن لعدم ثبوت تهمة الإصابة الخطأ في حق المطعون ضده وهو حد اختصاصها في الدعاوى المدنية التي ترفع لها عن التعويض الناشيء عن الجريمة، وبين ما حكمت به من عدم اختصاصها بالتعويض عن تلفيان السيارة، لأن الضرر فيها ليس ناشئاً مباشرة عن الجريمة.

الطعن رقم ١٨٥٠ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٢/٢٧ س ١٦ ص ٩٦٨

• يلزم أن يكون الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية •

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لفعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة وكانت المحكمة الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية، وإذن فإذا قضت المحكمة المذكورة فيها بالتعويض على أساس المسؤولية التصويرية وهو أساس آخر غير الجريمة المرفوعة بها الدعوى، فإنها تكون قد تجاوزت حدود ولايتها.

الطعن رقم ١١٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٥٦/١/١٦ س ٧ ص ٤٩

• يلزم أن يكون الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية - قضاء مستقر •

الأصل في الدعوى المدنية أن ترفع أمام المحكمة المدنية، وإنما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها إلى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى العمومية متى كان الحق فيها ناشئاً عن ضرر حاصل من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية جنائية كانت أو جنحة أو مخالفة فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن جريمة انتفت علة الاستثناء وانتهى الاختصاص.

الطعن رقم ٧٠٠ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٥٦/٦/١١ س ٧ ص ٨٧١

• يتمتع على المحكمة الجنائية أن تقضي بالتعويض ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعيّن ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني.

متى كانت المحكمة قد قضت ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية قبلهم لعدم ثبوت نسبة الواقعة إليهم وكانت الدعوى المرفوعة على المسئول عن الحقوق المدنية لم ترفع إلا باعتبارها تابعة للدعوى الجنائية السابقة التي قضي فيها بالبراءة، فإنه يتمتع على المحكمة الجنائية أن تقضي بالتعويض في هذه الدعوى التابعة بحالتها التي رفعت بها ما دام المسئول الحقيقي عن الحادث لم يعيّن ولم ترفع عليه الدعوى الجنائية بالطريق القانوني.

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/١١ س ٨ ص ٢٣١

• تكون المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية إذا لم يكن الضرر ناشئاً عن الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر ولو كان متصلاً بها •

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر للمدعي من الجريمة المرفوعة عنها الدعوى العمومية فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان ناشئاً عن فعل آخر ولو كان متصلاً بها سقطت تلك الإباحة، وكانت المحاكم الجنائية غير مختصة بنظر الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٨/٦/١٠ س ٩ ص ٦٤٤

• لا تقضي المحكمة الجنائية في الدعوى المدنية إلا إذا كانت تابعة للدعوى الجنائية ومتفرعة من ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى العمومية •

لا تقضي المحكمة الجنائية في الدعوى إلا إذا كانت تابعة للدعوى الجنائية ومتفرعة من ذات الفعل الذي رفعت به الدعوى العمومية، وما دامت ملكية المسروقات لم تثبت للمدعي بالحقوق المدنية،

فهو إذن لم يكن الشخص الذي أصابه ضرر شخصي ومباشر من الجريمة وإذ كانت الدعوى العمومية قد قضي فيها بعدم القبول فقد صح ما قضت به المحكمة من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها.

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢١/٣/١٩٥٩ س ١٠ ص ٢٩٧

• ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه.

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعي به ناشئاً عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عن هذه الجريمة، سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية فمتى كان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن إخلال المتهم بالتعاقد الذي يدعيه الطاعن لا تتكون به جريمة الغش المرفوعة بها الدعوى، فإن قضاءه بالبراءة اعتماداً على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية، أما وقد تعرضت لها وفصلت في موضوعها فإنها تكون قد قضت في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية ولا شأن للمحاكم الجنائية به، مما يقتضي نقض الحكم المطعون فيه والحكم بعدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية.

الطعن رقم ٢٠٢٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٥٩ س ١٠ ص ٥٦٤

• عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية •

إن عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية، فهو إذن من صميم النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض.

الطعن رقم ٤١٢ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٤/٣ مجموعة عمر ٦ ص ٤٤٥

• عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية، فيصح الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى •

إن عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعاوى المدنية من النظام العام لتعلقه بتحديد ولايتها القضائية، فيصح الدفع به فى أية حالة كانت عليها الدعوى، بل يجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها فالحكم الذي يقضى برفض هذا الدفع بمقولة أن الحق فى التمسك به سقط لعدم إبدائه قبل أي دفع آخر أمام محكمة الدرجة الأولى، أو لاعتباره من الطلبات الجديدة التي لا يصح عرضها على المحكمة الاستئنافية لأول مرة، هو حكم مخطيء فى تطبيق القانون.

الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ١٤ ق جلسة ١٩٤٤/٥/٢٢ مجموعة الربع قرن ج ص ١٦ بند ١

• تختص المحكمة الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة •

تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل فى جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة، ومن ثم فإنه كان متعينا على المحكمة وقد تبينت لزوم الفصل فى ملكية الأرض محل النزاع للقضاء فى الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها أن تصدر بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها، فان استشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجريه هي من تحقيقات مجدبة حتى يتكشف لها وجه الحق أما وأنها لم تفعل، فان حكمها يكون معيبا بما يستوجب نقضه والإحالة.

الطعن رقم ١١٦٨ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١٠/٢٥ س ١٧ ق ١٩١ ص ١٠١٩

• تختص المحكمة الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضاءها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة •

تختص المحكمة الجنائية بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل المدنية الفرعية التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ولما كان البت في صورية الحوالة يتوقف عليه في خصوص الدعوى المطروحة الفصل في جريمة التبديد، فإن الاختصاص في شأنها ينعقد للمحكمة الجنائية وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية المرفوع عنها الطعن.

الطعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٦٦/١١/٢٨ س ١٧ ق ٢١٦ ص ١١٤٩

الطعن رقم ٦٧٧٧ لسنة ٥٢ ق جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ س ٣٤ ق ١٠٩ ص ٥٦١

• أباح القانون استثناء رفع الدعوى المدنية إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعي به ناشئاً مباشرة عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة •

الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعي به ناشئاً مباشرة عن ضرر وقع للمدعي من الجريمة فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئاً عنها سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية ولما كان الحكم بالبراءة بني على أن الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية هي منازعة مدنية بحث تدور حول عدم الوفاء بقرض وقد ألبست ثوب جريمة التبديد على غير أساس من القانون أو سند من الواقع، فإن القضاء بالبراءة لهذا السبب يلزم عنه الحكم بعدم الاختصاص بالفصل في الدعوى المدنية.

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٧٠/٣/٢ س ٢١ ق ٨١ ص ٣٢٥

• يشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية، فيتعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد •

من المقرر أن ولاية المحكمة الجنائية في الأصل مقصورة على نظر ما يطرح أمامها من الجرائم واختصاصها بنظر دعاوى المدنية الناشئة عنها إنما هو استثناء من القاعدة للارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما فيشترط أن لا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية ومتى رفعت الدعوى المدنية صحيحة بالتبعية للدعوى الجنائية، فيتعين الفصل فيها وفي موضوع الدعوى الجنائية معاً بحكم واحد.

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤١ ق جلسة ١٦/٥/١٩٧١ س ٢٢ ق ٩٨ ص ٤٠٢

• المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم •

لما كانت المحكمة الجنائية لا تختص بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم فإذا كانت المحكمة قد برأت المتهم من التهمة المسندة إليه لعدم ثبوتها فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه أما الحكم بالتعويض ولو قضي بالبراءة فشرطه ألا تكون البراءة قد بنيت على عدم حصول الواقعة أصلاً أو على عدم صحتها أو عدم ثبوت إسنادها إلى المتهم لأنه في هذه الأحوال لا تملك المحكمة أن تقضي بالتعويض على المتهم لقيام المسئوليتين الجنائية والمدنية معاً على ثبوت حصول الواقعة وصحة إسنادها إلى صاحبها ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالبراءة على عدم توافر أركان جريمة الإخفاء المسندة إلى المطعون ضده، فإن هذه الأسباب بذاتها في هذه الحالة تكون أسباباً للحكم برفض دعوى التعويض.

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٧/٣/١٩٨٠ س ٣١ ق ٧٣ ص ٣٩١

• مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية أن يكون الضرر ناشئاً عن الجريمة التي

رفعت عنها الدعوى الجنائية أمامها .

مناطق اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية أن يكون الضرر ناشئاً عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية أمامها فإذا نشأ الضرر عن فعل لا يعد جريمة كما هو الحال في الدعوى الراهنة، فإن المطالبة بالتعويض عنه تخرج عن ولاية المحاكم الجنائية

الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٣ ق جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ س ٣٤ ق ٢١٣ ص ١٠٦٦

• لا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة.

إن الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تنص على أن تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما أو القرارات المنفذة لهما كما تختص دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، كما أن : الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا القانون تنص على أنه لا يقبل الادعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة.

الطعن رقم ٨٠٧٠ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ١٩٨٥/٣/٢٥ س ٣٦ ص ٤٥

• لا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم .

من المقرر أن الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها فلا تختص المحكمة الجنائية بالتعويضات المدنية إلا إذا كانت متعلقة بالفعل الجنائي المسند إلى المتهم وكانت المحكمة قد برأت المطعون ضدهم من تهمة إحداث عاهة مستديمة بالطاعن لعدم ثبوتها في حقهم، فإن ذلك يستلزم حتماً رفض طلب التعويض عنها لأنه ليس لدعوى التعويض محل عن فعل لم يثبت في حق من نسب إليه.

الطعن رقم ٧٥٧٤ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ١٩٨٥/٤/٣ س ٣٦ ص ٥٣٥

• جريمة الاعتیاد على الإقراض بالربا الفاحش لا يجوز الادعاء المدني فيها أمام المحاكم الجنائية ذلك لأن القانون لا يعاقب على الإقراض فى ذاته وإنما يعاقب على الاعتیاد على الإقراض وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين •

لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن جريمة الاعتیاد على الإقراض بالربا الفاحش لا يجوز الادعاء المدني فيها أمام المحاكم الجنائية سواء كان المجني عليه قد تعاقد على قرض ربوي واحد أم أكثر، ذلك لأن القانون لا يعاقب على الإقراض فى ذاته وإنما يعاقب على الاعتیاد على الإقراض وهو وصف معنوي قائم بذات الموصوف يستحيل عقلا أن يضر بأحد معين، من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الادعاء المدني وقضى بالتعويض للمدعيتين بالحقوق المدنية يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه فى الدعوى المدنية والقضاء بعدم قبولها.

الطعن رقم ٥٧٩٠ لسنة ٥٤ قضائية جلسة ١٩٨٥/٥/٢ س ٣٦ ص ٥٩٧

• الحكم الصادر من المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم لا يسلبها اختصاصها بنظر الدعوى المدنية •

لما كانت الدعوى المدنية الماثلة قد رفعت فى مبدأ الأمر بطريق التبعية للدعوى الجنائية، فإن الحكم الصادر من هذه المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية بوفاة المتهم لا يسلب اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وعليها أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها فى حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية، غير مقيدة فى ذلك بقضائها الأول.

الطعن رقم ٦٥٢٦ لسنة ٥٦ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ س ٣٨ ص ٧٣٥

شروط إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية

• لا يؤمر بالأحالة إلا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة

إليها بطريق التبعية وتري أن الفصل فى التعويضات المطالب بها يستلزم إجراء تحقيق خاص .
الإحالة فى مفهوم حكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية لا يؤمر بها إلا عندما تكون المحكمة الجنائية مختصة بنظر الدعوى المدنية المرفوعة إليها بطريق التبعية وتري أن الفصل فى التعويضات المطالب بها يستلزم إجراء تحقيق خاص ينبني عليه إرجاء الفصل فى الدعوى الجنائية

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٦٣/٣/٥ س ١٤ ص ١٦٩

الطعن رقم ١٢٤٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ س ١٦ ص ٧٢٤

٠ لا ينبغي لها أن تحيل المحكمة الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية المتبوعة بالدعوى المدنية لا يمكن أن يضيق نطاقها عن تحقيق موضوعها .

استقر قضاء هذه المحكمة على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل فى الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية، من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية على المحكمة المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي تم.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٥ س ٨ ص ٢٢٥

٠ لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني .

حق المحكمة الجنائية فى الإحالة على المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية، بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية

مساسا يقيد حرية القاضي المدني.

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٣/٥ س ٨ ص ٢٢٥

• عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية وهو من النظام العام •

عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن جريمة هو مما يتعلق بولايتها القضائية فهو من النظام العام، ومن ثم فمتى كانت الدعوى المدنية قد أقيمت أصلاً على أساس جريمة التبديد التي رفعت بها الدعوى فليس في وسع المحكمة وقد انتهت إلى القول بانتفاء الجريمة إلا أن تقضي برفضها وما كان في مقدورها أن تحيل الدعوى المدنية بحالتها إلى المحاكم المدنية لأن شرط الإحالة كمفهوم نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن تكون الدعوى المدنية داخلة أصلاً في اختصاص المحكمة الجنائية أي تكون ناشئة عن الجريمة، وأن تكون الدعوى في حاجة إلى تحقيق تكميلي قد يؤدي إلى تأخير الفصل في الدعوى الجنائية

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٥٧/٥/١٣ س ٨ ص ٤٨٦

• لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني •

من المقرر أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني.

الطعن رقم ٢٣١٢ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٥/٨ س ٣١ ق ١١٢ ص ٥٨٤

• لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع، إلا إذا انبني عليها منع السير في الدعوى •

لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع،

الإذا انبني عليها منع السير فى الدعوى وكان الحكم المطعون فيه فيما قضي به فى الدعوى المدنية، لا يعد منها للخصومة فى تلك الدعوى أو مانعا من السير فيها، إذا ما اتصلت بالمحكمة المدنية المختصة اتصالا صحيحا، ذلك بأنه لم يفصل فى الدعوى المدنية، بل قضي صحيحا بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بالفصل فيها، لأن الفعل المسند إلى المطعون ضده غير معاقب عليه قانونا، وتخلي بذلك عنها للمحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة فى المنازعات المدنية لما كان ما تقدم، فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة.

الطعن رقم ٤٧٩٢ لسنة ٩٥ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٩ س ٣٧ ص ٤٦٦